

مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد 02 العدد 04 بتاريخ 2021/04/15م

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

إدارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها على الأداء المالي  
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة ( 2013 – 2014 )

م.م حسن هادي جاهل

م.م رسل صالح مهدي

المديرية العامة للتربية في محافظة كربلاء - العراق

hasan6088201@gmail.com

الملخص بالعربية:

هدفت الدراسة الى التعرف على إدارة مخاطرة المصرفية , واكتشاف واقع إدارة المخاطر المصرفية في المصارف العراقية , التعرف بشكل عام على مخاطرة سعر الفائدة وانواعها . التعرف على أساليب قياس المخاطرة المصرفية وبيان علاقتها (الارتباط والتأثير) بالأداء المالي , ولتحليل تلك العلاقات وبيان الارتباط والأثر بين متغيرات البحث تم الاعتماد على مخرجات البرامج الاحصائية للحاسبة الالكترونية ومنها البرنامج الإحصائي (SPSS) , وتم التوصل لمجموعة من النتائج منها : عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين مخاطر سعر الفائدة و ربحية المصارف , وجود أثر ذو دلالة احصائية بين مخاطر سعر الفائدة متمثلة ب(الفجوة النسبية وفجوة حساسية الفائدة ) والعائد على حقوق الملكية , وعدم وجود أثر دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة يتمثل ب( هامش صافي الفائدة ) و ربحية المصارف.

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة, الأداء المالي

**Managing interest rate risk and its impact on financial and performance An applied study in a sample of Iraqi banks for the period (2013-2014)**

**M. Hassan Hadi Jahil**

**M. Rassel Saleh Mehdi**

**Directorate General of Education in Karbala Governorate - Iraq**

**hasan6088201@gmail.com**

**Abstract:**

The study aimed to identify the management of banking risk, and to discover the reality of banking risk management in Iraqi banks, to identify in general the interest rate risk and its types. Knowing the methods of measuring banking risk and stating its relationship (correlation and impact) with financial performance, and to analyze those relationships and demonstrate the correlation and impact between

research variables, relying on the outputs of statistical programs for the electronic computer, including the statistical program (spss), and a set of results were reached, including: The absence of a correlation relationship Significant statistical significance between interest rate risk and bank profitability, the presence of a statistically significant effect between interest rate risk represented by (the relative gap and interest sensitivity gap) and the return on property rights, and the absence of a statistical significance effect between interest rate risk represented by (net interest margin) ) And the profitability of banks.

**Key words:** interest rate, financial performance

#### الفصل الأول (منهجية الدراسة)

أولاً- مشكلة الدراسة :-

تعد المخاطرة من القضايا المهمة التي تتناولها الدراسات المالية المتعلقة بالأنشطة المصرفية . لذلك لا بد أن نوضح موضوع المخاطرة و أهميته في كل القرارات التي تتخذها المؤسسات المالية التي تؤثر على نمو واستدامة واستقرار العمليات المصرفية بالشكل الذي يحقق و يضمن بقاء قيم الموجودات والمطلوبات غير متأثرة بتغيرات وبتقلبات أسعار الفائدة . لذلك فإن عامل الوقت يلعب دور مهما في الحفاظ على قيم التدفقات النقدية وأنه يفرض حالة من الحساسية في كل من موجودات ومطلوبات المصرف وغيرها من الأدوات المالية . ولهذا فإن تغيرات أسعار الفائدة والمخاطر المرتبطة بها مع عامل الوقت يؤدي الى تغيير قيم كل من الموجودات والمطلوبات ومن ثم تؤثر على الربحية في المصارف . ويمكن صياغة المشكلة بالتساؤل التالي :

هل تؤثر مخاطر سعر الفائدة في الأداء المالي ما مدى المخاطر التي تواجه المصرف نتيجة التغيرات في سعر الفائدة ؟

ثانياً- أهداف الدراسة :-

1. التعرف إدارة مخاطرة المصرفية واكتشاف واقع إدارة المخاطر المصرفية في المصارف العراقية .
2. التعرف بشكل عام مخاطرة سعر الفائدة وانواعها .
3. التعرف على أساليب قياس المخاطرة المصرفية وبيان علاقتها (الارتباط والتأثير) بالأداء المالي للمصارف العراقية .

ثالثا - أهمية الدراسة :-

من الضروري أن يكون لدى البنوك عمليات إدارة مخاطر شاملة تحدد بفعالية وتقاس و تراقب وتتحكم في التعرض لمعدلات الفائدة ، وهذا يخضع لإشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا المناسب ، وتساعد الدراسة البنوك التجارية والاقتصادات الناشئة في تقييم مدى كفاية وفعالية تدابير إدارة مخاطر أسعار الفائدة المعتمدة ، وستكون الدراسة مفيدة أيضاً في تعزيز إطار السلطات الرقابية في التعامل مع مخاطر أسعار الفائدة من قبل البنوك التجارية.

إضافة الى أن موضوع أسعار الفائدة وتغيراتها وتأثيرها على المؤسسات المصرفية من الموضوعات المهمة التي يجب التعامل معها من قبل المؤسسات المالية. لذلك تناولت الكثير من الدراسات هذا الموضوع على قدر عال من الأهمية . إلا أن الدراسة الحالية تأتي أهميتها من كونها تركز على واحد من العوامل المهمة التي تقوم عليها قيمة المؤسسة المصرفية وهو تأثير مخاطرة سعر الفائدة على جانب الموجودات والمطلوبات و تأثيرها على قيمة المؤسسة المصرفية .

رابعا - فرضية الدراسة :-

تقوم فرضية البحث على (أنه تتأثر قيمة المصارف بتغير أسعار الفائدة ) وفي ضوء فرضية البحث يمكن اشتقاق الفرضيتين الآتيتين :-

4. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين مؤشرات مخاطر أسعار الفائدة ومؤشرات الربحية .

5. هنالك علاقة اثر ذات دلالة إحصائية معنوية لمخاطر أسعار الفائدة على ربحية المصارف.

خامسا - مجال وعينة الدراسة :-

تمثل مصارف القطاع المصرفي الخاص في العراق المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجتمع الدراسة . واختير هذا المجتمع لأنه يوفر البيئة المصرفية الملائمة لاختبار تأثير تقلبات أسعار الفائدة على الأداء المالي في المصارف التجارية ، ومن هذا المجتمع تم اختيار مصرف (التجاري والشرق الاوسط وبغداد والائتمان والمتحد) وقد حددت هذه المصارف هذه المصارف كعينة للدراسة ، وفيما يتعلق بمدى الدراسة فقد اقتصرنا سنتان (2013-2014) حسب ما توافر من تقارير سنوية للمصارف عينة الدراسة.

سادسا - منهج الدراسة :-

تحقيقاً لأهداف البحث قام الباحثان باتباع المنهج التحليلي وذلك من خلال:

1. الاستناد إلى الكتب والدوريات والبحوث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية من أجل جمع المعلومات عن سعر الفائدة والمصارف التجارية والنقاط ذات العلاقة بالبحث وذلك بهدف وضع الإطار النظري للبحث.
  2. الاستناد إلى القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة وتحليلها وجمع البيانات منها التي نحتاج إليها في الدراسة التحليلية والإحصائية.
  3. استخدام الأساليب الإحصائية والمالية بالشكل الذي يخدم أهداف البحث.
- سابعاً - الدراسات السابقة :-

### 1-دراسة بعنوان " The Impact of Risk Management on the Financial Performance of the Commercial Banking Sector in Barbados

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي لقطاع البنوك التجارية في بربادوس , باستخدام البيانات ربع السنوية للفترة من (2000 - 2015), وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي بموجبه تم التوصل الى مجموعة من النتائج أبرزها: أن مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية لها دلالة إحصائية وتأثيرات على الأداء المالي ، لذلك اوصى الباحث في دراسته يجب على البنوك أن تولي اهتماماً وثيقاً لإدارة السيولة لديها وتحديد الإجراءات البديلة لإدارة المخاطر التشغيلية, كذلك يجب عليهم أيضاً أن يراقبوا عن كثب تأثيرات متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحيتهم.(1)

2-دراسة بعنوان "The role of risk management on financial performance of banking institutions in Rwanda " ان الهدف من هذه الدراسة هو تقييم دور إدارة المخاطر في الأداء المالي في مؤسسات رواندا: دراسة حالة بنك انكوكا التي أجريت خلال الفترة 2012-2016. تم جمع البيانات من خلال استبيان مصمم لـ 30 من موظفي بنك انكوكا حيث تم استخدام كل من التقنيات الكمية والنوعية, تظهر النتائج أن محددات إدارة المخاطر هي مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر معدل الفائدة والسيولة هي محددات إدارة المخاطر أن هناك علاقة قوية للغاية بين إدارة المخاطر والأداء المالي. يوصى الباحث بأن يركز البنك محل البحث بشكل أكبر على تدريب موظفيه

بشكل مستمر وخاصة أولئك الذين يعملون في إدارة المخاطر من أجل تمكينهم من تطبيق الأدوات المقبولة لإدارة المخاطر بطريقة احترافية وتمكينهم من تقديم إجابات ذات صلة وموثوقة للأسئلة الائتمانية لإدارة المخاطر. (2)

التعقيب على الدراسات السابقة:-

اتفقت الدراسة مع دراسة (Harelimana,2017) و دراسة (Wood &McConney,2018) في أداة الدراسة.

كما انمازت الدراسة الحالية بمجتمعها حيث درست ولاول مرة حسب علم الباحث عينة من البنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013-2014) .

الفصل الثاني (المبحث الأول)

اولا - ادارة المخاطرة المصرفية : -

أدى توفر الفرص الاستثمارية في الأسواق المالية الدولية وإزالة القيود التجارية أو تقليلها على الاستثمار الأجنبي وتطور سوق الصرف الأجنبي وحجم التداول فيه الذي كان له دورا كبيرا في تنامي عدد الشركات العاملة خارج حدودها الدولية ، إلى زيادة تعرض تلك الشركات إلى أنواع مختلفة من المخاطر تتمثل في مخاطر تغيرات أسعار السلع وأسعار الفائدة وأسعار الصرف (3) ، وتعرف المخاطرة على أنها احتمال أن تكون العوائد المستقبلية والتدفقات النقدية أقل من المتوقع (4) وبسبب الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها هذه المخاطر في قيمة المنشأة وأدائها الكلي ينبغي إدارتها، إذ تعد إدارتها عنصرا مهما في استراتيجية الأعمال الكلية للشركة . (3)

وتشير المخاطر المصرفية إلى الخسارة المحتملة التي قد تحدث في المصرف بسبب تحقق بعض الأحداث. وتنشأ المخاطر من حالات عدم التأكد المرتبطة مع الأحداث التي تسبب الخسارة المحتملة وتأتي في المقام الأول من الصفقات المالية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الخطر ,عن طريق إمكانية حدوثها بسبب العمليات التشغيلية للمصرف والتي يمكن قياسها من التغير الحاصل في قيمة الموجودات وعندما تتعامل مع المخاطر المصرفية فهذا يعني تتعامل أولاً مع إمكانية احتمالات الخسارة أو انخفاض قيمة الموجودات جراء الاحداث مثل الركود الاقتصادي وتغير السياسة النقدية المالية والتجارية غير الموازية وتحركات نسب الفائدة المعاكسة او تغيرات أسعار الصرف أو انخفاض أسعار الأسهم .

ثانياً / أهمية إدارة المخاطرة للمصارف :-

إن الاهتمام المتزايد بإدارة المخاطرة جاء من الانهيار الكبير للأسواق الآسيوية -خصوصاً انهيار النورم الآسيوية - في جنوب شرق آسيا عام (1997) ضاعف الاهتمام بإدارة المخاطرة في المؤسسات المالية وغير المالية، وزاد الفهم العميق للمخاطر المتولدة من نشاط هذه المؤسسات وكيفية اعتماد النماذج الحديثة في القياس والتنبؤ بالمخاطر مولدة بذلك عوامل سوقية مثل فوارق الائتمان المصرفي و معدلات سعر الصرف الأجنبي والتي تسببت بظهور أزمات في السيولة والائتمان المتداول في هذه المؤسسات المراد الاستثمار فيها بما يحقق الغايات الحسائية والتطبيقية التي ارتكزت عليها نظرية إدارة المخاطرة الحديثة (5) .وتساهم إدارة المخاطر في تحسين الأداء عن طريق مساهمتها في تحقيق الأهداف المتمثلة بتقديم خدمة أفضل , وتزيد من قدرة التركيز الداخلي في تنفيذ العمل المناسب بشكل صحيح , وتحسين الأسس لصياغة الإستراتيجية , وتحقيق الميزة التنافسية , وتقليل الصدمات المفاجئة غير المرغوبة , وزيادة الكفاءة في استعمال الموارد , وتحسين الابتكار.

ثالثاً - مخاطرة سعر الفائدة :-

إدارة مخاطر أسعار الفائدة مهم لكثير من المتعاملين في السوق وفي المجتمع العالمي والنمو في سوق المشتقات المالية في العقد الأخير يوضح الأهمية المتزايدة في إدارة مخاطر سعر الفائدة . وتعد أسعار الفائدة من أكثر المتغيرات مراقبة في الاقتصاد كونها تخضع للسلطة النقدية وتنشر التقارير الصادرة عن الجهات المختصة تحركات الفائدة بشكل شبه يومي في وسائل الإعلام لأنها تؤثر بشكل مباشر على حياتنا اليومية ولها آثار مهمة بالنسبة لصحة الاقتصاد(6)

وتعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطرة التي تحدث نتيجة التغيرات السلبية في أسعار الفائدة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الفائدة أو انخفاض الدخل من الاستثمار، وبالتالي انخفاض الأرباح أو حتى الخسائر , وارتفاع مخاطر أسعار الفائدة تؤدي الى عدم التطابق بين توقيت التغيرات في الأسعار وتوقيت التدفقات النقدية . (7)

رابعاً / أنواع مخاطرة سعر الفائدة :-

التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على القيمة الاقتصادية والربحية للمصرف بأشكال ومصادر مختلفة .فضلا عن ذلك فإن مخاطر سعر الفائدة ترتبط إلى حد كبير بالمخاطر البيئية مثل التغيرات في السياسات المالية

والاقتصادية والتقديرية، لذلك تواجه المصارف مخاطر سعر الفائدة بأشكال مختلفة. (8) والمتمثلة ب) المخاطر الاساسية , مخاطر اعادة التسعير , مخاطر منحى العائد )

#### المبحث الثالث ( الأداء المالي )

أولا / مفهوم الأداء المالي :- إن التعرف على الأداء المالي والإلمام بجوانبه يتطلب تناول مفهوم الأداء بشكل عام كونه يمثل الإطار العام لسير أعمال المنظمات على اختلاف طبيعة المجالات التي تعمل فيها ، وان النشاط المصرفي مثل بقية النشاطات المصرفية الأخرى ما هو إلا انعكاس الإطار المذكور. ومما تجدر الاشارة له ، ان هناك عددا كبيرا من الدراسات والأبحاث تناولت مفهوم الاداء ، الا ان واقع الامر لم يتوصل الباحثين والمختصين الى اجماع حول مفهوم محدد له ، وغالبا ما يكون اختلاف في الاتجاهات والأهداف وتعدد واختلاف المعايير المستخدمة من قبلهم في دراسة الأداء. وعلى الرغم من تباين آراء المختصين حول مفهوم الأداء إلا أنهم يتفقون على أنه انعكاس لإمكانية المصرف في تحقيق ما سعت إليه من أهداف . (9)

وقد عرف الأداء التنفيذ أو الإنجاز ؛ أو إنجاز أنشطة محددة ، كذلك يقصد به درجة او مستوى المهارة والمجهود المبذول في التنفيذ ويعرفه بعضهم انه العلاقة بين المنجزات المتحققة والجهد المبذول لتحقيقها وتشمل المنجزات وحدات المخرجات من سلع وخدمات مقدمة ويمثل الجهد المبذول المدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات (10) .

ثانيا / مؤشرات الأداء المالي :-

تختلف مؤشرات قياس أداء المصارف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء ، وكون تقييم أداء المصارف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة. (11) وكما يمكن توضيح ماهي ربحية المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية و لجودة إدارتها ، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل . (12) . وتتشابه مقاييس الأداء التقليدية مع تلك المطبقة في صناعات أخرى، حيث أن العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) هي الأكثر استخداما على نطاق واسع. وعلى الرغم من أن المؤسسات المصرفية أصبحت معقدة على نحو متزايد، فإن الدوافع الرئيسية لأدائها ما زالت تبقي على الكفاءة والمخاطرة والرافعة المالية والأرباح.

معدل العائد على حق الملكية :-

معدل العائد إلى حقوق الملكية هو المؤشر الأكثر ربحية الذي يقيس الإدارة المصرفية في جميع أبعادها، ويقدم صورة على الطريق لاستخدام رأسمال التي يقدمها المساهمين في نشاط المصرف. ويعتبر صافي الربح بعد خصم جميع المصاريف والضرائب ورأس المال هو مجموع رأس المال الاسمي، من الأرباح غير المشاركة وصناديق الاحتياطي. (13)

ويعكس العائد على حقوق الملكية من ناحية أخرى مدى فعالية إدارة البنك لاستثمار المساهمين. والواقع أن العائد على حقوق الملكية هو أهم مقياس للعائدات المصرفية لأنه يتأثر بمدى أداء البنك على جميع العائدات الأخرى ويشير إلى ما إذا كان البنك يمكن أن تتنافس مع مصادر خاصة في الاقتصاد. العائد على حقوق المساهمين، الذي يعرف بأنه صافي الدخل مقسوما على متوسط حقوق الملكية يقيس الأرباح المحاسبية المصرفية لكل دولار من رأس المال. ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين العائد على حقوق المساهمين مع الربحية الاستثمارية (أو العائد). إن مضاعف حقوق الملكية (الذي يعرف الأصول مقسومة على حقوق الملكية) هو بالمقابل رأس المال إلى الأصول. في حين أن العائد على الأصول يقيس الربحية من وجهة نظر الكفاءة الكلي. (14)

نسبة العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية \* 100 %

● معدل العائد على الموجودات :-

كما وضح Bentum أن العائد على الأصول هو نسبة صافي الدخل بعد الضرائب مقسوما على إجمالي الأصول. ويعكس العائد على الأصول الكفاءة الإدارية وبعبارة أخرى فإنه يصور مدى فعالية وكفاءة إدارة المصارف في سعيها لتحويل الأصول إلى أرباح. وتشير النسبة الأعلى إلى الأداء العالي للبنوك.

وهي أداة مفيدة لمقارنة ربحية أحد البنوك مع النظام المصرفي التجاري الآخر أو كله. (15)

وتعتبر هذه النسبة من أهم النسب المعتمدة في تحليل الأداء وتحتسب هذه النسبة من خلال المعادلة

التالية :- نسبة العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات \* 100 %

الفصل الثالث (التحليل المالي لمتغيرات البحث ومؤشراتها)

المبحث الأول - مؤشرات مخاطرة سعر الفائدة :-

في هذا المبحث سوف تتم مناقشة المتغير المستقل للدراسة وتحليله والمتمثل ب ( مخاطر سعر الفائدة ). إن تحديد تركيبة موجودات المصرف بكيفية تأثير الربحية بأسعار الفائدة, فإذا توقع المصرف انخفاض أسعار الفائدة فإنه يخصص معظم أمواله لاقتناء موجودات لا تتأثر كثيرا بتقلبات أسعار الفائدة مثل القروض ثابتة الفائدة وكذلك الموجودات التي ترتفع قيمتها مع انخفاض أسعار الفائدة. لذلك الانخفاض المتوقع في سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض كلفة الأموال والنتيجة تؤدي إلى ارتفاع العائد. أولاً- الفجوة النسبية :- لاستخراج الفجوة النسبية لا بد في البداية الفجوة الفائدة من المقاييس الأكثر استخداما لبيان حساسية فقرات ميزانية المصرف للتغير في أسعار الفائدة ويطلق عليها بفجوة الحساسية أو فجوة حساسية اسعار الفائدة وتمثل الفرق بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة .

الجدول (1) فجوة الفائدة

المصرف	2013	2014	المجموع
التجاري	194,981	282,959	477,940
الشرق الاوسط	115,317	213,239	328,556
المتحد	287,209	262,218	549,427
الشمال	277,125	253,854	530,979
بغداد	234,451	235,001	469,452
الائتمان	194,172	287,305	481,477
المتوسط	217,209	255,762	472,971

يتضح من الجدول (1) أن فجوة الفائدة كانت موجبة لكل المصارف أعلاه أي يعني امتلاكهم لموجودات حساسة لسعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة أي قيمة الفجوة تكون أكبر من الصفر ونسبة الفجوة أكبر من الواحد . رغم تفوق مصرف المتحد كمجموع قياسا بالمصارف الأخرى لكلا السنتين المبحوثتين . وكذلك الحال على مستوى المتوسط العام وعلى المتوسط لكلا السنتين وبحد ذاته يعد مؤشر إيجابي يحسب لمصرف المتحد إذا ما قورن الحال بالمصارف الأخرى إلا أنه الأكثر مخاطرة من حيث أسعار الفائدة ما تغيرت ارتفاعا أو انخفاضاً لكلا الطرفين (الموجودات والمطلوبات الحساسة للفائدة).

ولإحتساب مؤشر الفجوة النسبية من خلال قسمة فجوة الفائدة على الموجودات الكلية ومن خلال

$$\text{Relative Gap} = (\text{IS Gap}) / (\text{total assets} - \text{التالية})$$

الجدول (2) الفجوة النسبية

المصرف	2013	2014	المتوسط
التجاري	0.59	0.63	0.61
الشرق الاوسط	0.17	0.36	0.27
المتحد	0.41	0.48	0.45
الشمال	0.15	0.18	0.17
بغداد	0.14	0.13	0.14
الائتمان	0.32	0.46	0.39
المتوسط	0.30	0.37	0.34

يحتسب هذا المؤشر من خلال قسمة الفجوة على الموجودات الكلية ، ويتضح من الجدول (2) أن الفجوة النسبية كانت موجبة لكل المصارف أعلاه وذلك لاعتماده على مؤشر الفجوة أي يعني امتلاكها لموجودات حساسة لسعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة أي قيمة الفجوة تكون أكبر

من الصفر. ومن الجدول أعلاه يلاحظ أعلى متوسط الفجوة النسبية كانت لمصرف التجاري وذلك لارتفاع هذه النسبة خلال مدة البحث قياساً بالمصارف الأخرى , اما اقل متوسط لفجوة النسبية كانت لمصرف بغداد . ويلاحظ من الجدول (2) كذلك اعلى نسبة بالنسبة لعامي (2013-2014) كانت في (2014) وذلك بسبب ارتفاع متوسط الفجوة النسبية لمصرف التجاري لعام (2014) مما انعكس على ارتفاع الفجوة النسبية لهذه السنة

ثانياً - نسبة فجوة حساسية الفائدة: تحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Interest-Sensitivity Ratio} = (\text{Interest-Sensitive Assets}) / (\text{Interest-Sensitive Liabilities})$$

الجدول (3) نسبة الفجوة

المصرف	2013	2014	المتوسط
التجاري	2.41	2.72	2.56
الشرق الاوسط	1.20	1.57	1.39
المتحد	1.69	1.94	1.82
الشمال	1.18	1.22	1.2
بغداد	1.16	1.15	1.16
الائتمان	1.48	1.86	1.67
المتوسط	1.52	1.74	1.63

وهي عبارة عن الموجودات الحساسة لسعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذه النسبة تعكس المخاطرة التي يتحملها المصرف بناء على التنبؤات باتجاهات الأسعار الفائدة المستقبلية مع التفضيل بنسبة اعلى من الواحد كونه يؤدي الى زيادة عوائد المصرف خاصة إذا ارتفعت مخاطر سعر

الفائدة والعكس صحيح . فيتضح من الجدول (3) أن فجوة الفائدة كانت موجبة لكل المصارف فضلاً عن قيمة الفجوة كانت أكبر من الصفر . ومن الجدول أعلاه يلاحظ أعلى متوسط نسبة فجوة حساسية الفائدة كانت مصرف الخليج التجاري وذلك لارتفاع هذه النسبة خلال مدة البحث قياساً بالمصارف الأخرى , اما اقل متوسط نسبة فجوة حساسية الفائدة كانت لمصرف بغداد . ويلاحظ من الجدول (3) كذلك أعلى نسبة بالنسبة لعامي (2013-2014) كانت في (2014) وذلك بسبب ارتفاع متوسط نسبة فجوة حساسية الفائدة لمصرف التجاري لعام (2014) مما انعكس على ارتفاع نسبة فجوة حساسية الفائدة لهذه السنة .

ثالثاً - هامش الفائدة الصافي :-

أن هامش الفائدة الصافي هو الفرق بين الفائدة المكتسبة من الموجودات والفائدة المدفوعة (مصروفات) على المطلوبات.

ويحسب من خلال المعادلة التالية:- 
$$\text{NIM} = \frac{\text{Total earning} - \text{Net interest income}}{\text{assets}}$$

الجدول (4) هامش صافي الفائدة

المصرف	2013	2014	المتوسط
التجاري	0.09	0.04	0.07
الشرق الاوسط	0.11	0.02	0.07
المتحد	0.10	0.10	0.1
الشمال	0.10	0.05	0.08
بغداد	0.07	0.05	0.06
الاثتمان	0.04	0.04	0.04

0.07	0.05	0.09	المتوسط
------	------	------	---------

يتضح من الجدول (4) هامش صافي الفائدة والذي يحتسب من قسمة صافي العمليات الجارية على مجموع القروض والاستثمارات، نجد ان مصرف الشمال سجل اعلى نسبة (0.08) إذ نجد أن أقل نسبة سجلت المصرف المتحد (0.1) رغم تفاوتهما على مستوى السنتين بين ارتفاع احدهما عن الآخر للسنة الواحدة دون الاخرى مما يعكس قدرة مصرف الشمال على استثمار موجوداته وتمكنه من تحقيق اعلى هامش فائدة صافي وبفارق بسيط نسبيا لكن تعد سنة 2013 على مستوى المصارف افضل من 2014 وبفارق كبير نسبيا مما اثر بصورة او بأخرى على المتوسط لهذه السنة لكلا المصارف والمتوسط العام.

المبحث الثاني / مؤشرات الربحية المصارف :-

عادة ما يتم قياس الأداء من خلال مجاميع رئيسية من المؤشرات المالية وسيقتصر الحديث هنا على مجموعة مؤشرات الربحية (Profitability Ratios) لأنها أكثر تمثيلا لقياس الأداء المصرفي.

وفي إطار تحليل مؤشرات الأداء المصرفي على المستوى الكلي فإن الهدف الأساسي هو تعظيم ثروة المساهمين ولتحقيق ذلك فإنه يرتبط بقدرة المصرف على تحقيق الأرباح وذلك باستخدام مؤشرات الربحية بوصفها أحد اهم المؤشرات التي تعكس الأداء الكلي للمصرف وقدرتها في توليد العائد الذي يعتبر جانب مهم وحيوي وضروري في استمرار المصارف التجارية في عملها وبقائها في السوق المصرفي.

اولا- العائد على الموجودات :-

استخدمت هذه النسبة في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف و تحتسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات , ومن خلال المعادلة التالية:

$$ROA = (\text{net income}) / \text{total assets}$$

الجدول (5) العائد على الموجودات

المصرف	2013	2014	المتوسط
التجاري	0.03	0.02	0.02
الشرق الاوسط	0.03	0.01	0.02

0.04	0.04	0.04	المتحد
0.02	0.01	0.02	الشمال
0.02	0.02	0.02	بغداد
0.04	0.05	0.02	الائتمان
0.03	0.03	0.03	المتوسط

يتضح من الجدول (5) مدى الجدوى من الاستثمار بالموجودات لتحقيق الارباح ، إذ يبين من ذلك الانخفاض النسبي لهذا المؤشر على مستوى السنتين مما يعني الوظيف الغير مجدي لإجمالي موجودات المصارف بحيث انعكس بشكل سلبي على هذه النتائج فضلا عن ارتفاع مقدار التكاليف اذا ما قورنت بالإيرادات قد ساهمت في انخفاض هذه النسبة . ومن الجدول أعلاه يلاحظ اعلى متوسط العائد على الموجودات كانت لمصرفي المتحد والشمال وذلك لارتفاع هذه النسبة خلال مدة البحث قياساً بالمصارف الاخرى , اما اقل متوسط كانت المصارف البقية والتي كانت متساوية والتي تبلغ (0.02) . ويلاحظ من الجدول (5) متوسط العائد على الموجودات لعامي (2013-2014) كانت متساوية بمقدار (0.03) .

ثانيا - العائد على حق الملكية:-

ويتم تعريف العائد على حق الملكية (ROE) صافي الدخل على إجمالي حقوق المساهمين, فارتفاع هذه النسبة تدل على قدرة المصرف باتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية, وتحسب من خلال المعادلة التالية:-

$$ROE = \frac{\text{net income}}{\text{total equity}}$$

الجدول (6) العائد على حق الملكية

المصرف	2013	2014	المتوسط
التجاري	0.05	0.03	0.04
الشرق الاوسط	0.10	0.12	0.11
المتحد	0.09	0.07	0.08
شمال	0.13	0.06	0.09
بغداد	0.11	0.10	0.11
الائتمان	0.06	0.05	0.06
المتوسط	0.09	0.07	0.08

يتضح من الجدول (6) مؤشر مهم من مؤشرات الربحية وهو العائد على حق الملكية والذين يبين مدى مساهمة حقوق المساهمين سواء بأرباح المحتجزة أو الاحتياطيات أو راس المال المدفوع في ارباح المصارف ، اذ وجد حالة من التفوق النسبي الكبير نوعاً ما لمصرف الشرق الاوسط قياساً بالمصرف التجاري مع ارتفاع النسبة لمصرف الشرق الاوسط ومصرف بغداد خلال السنتين المبحوثتين قياساً بالانخفاض النسبي لبقية المصارف مما أثر بصورة كبيرة على المتوسط العام لهذه المؤشر . ويلاحظ من الجدول (6) متوسط العائد على حق الملكية لعامي (2013-2014) كانت اعلى سنه في عام (2013) يعود هذا الارتفاع إلى أن مصرف بغداد حقق متوسط العائد على حق الملكية بمقدار (0.11) مما انعكس على ارتفاع هذا المؤشر .

#### الفصل الرابع

المبحث الأول // التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط بين المؤشرات المعتمد لمتغيرات البحث يهدف هذا الفصل الى مناقشة فرضيات البحث واختبارها وتحديد وتحليل العلاقة بين متغيرات المستقلة (مخاطرة سعر الفائدة) والمعتمدة (الربحية) , عبر تحليل وتحديد العلاقات بين المؤشرات المعتمدة وبيان نوع علاقات الارتباط وأثر متغير مستقل على متغيرات المعتمدة , وبيان مدى تلك العلاقات في المصارف قيد البحث ولتحليل تلك العلاقات وبيان الارتباط والأثر بين متغيرات البحث تم الاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائية للحاسبة الالكترونية ومنها البرنامج الإحصائي (SPSS) ولتحليل الفرضية الأولى للبحث ومناقشتها واختبارها التي تنص على (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين مخاطر سعر الفائدة وربحية المصارف) تم الاعتماد على مقياس معامل الارتباط (Person) لقياس وتحديد نوع وقوة علاقة الارتباط بين المؤشرات المستقلة والمعتمدة تم الاعتماد على اختبار (t) للحكم على مدى معنوية علاقة الارتباط بين تلك المؤشرات , وبيان هذا التحليل سوف يتم عرض العلاقات بين المؤشرات كما هو مبين بالفقرات التالية , في جدول رقم (9) يلاحظ تحليل العلاقة بين مؤشرات مخاطر أسعار الفائدة ومؤشرات ربحية المصارف , ومن خلال الفقرات الآتية:-

الجدول (9) تحليل العلاقة بين مؤشرات مخاطر أسعار الفائدة ومؤشرات ربحية المصارف

العائد على حقوق الملكية		العائد على الموجودات		مؤشرات الربحية
t المحسوبة	معامل الارتباط	t المحسوبة	معامل الارتباط	مؤشرات مخاطر اسعار الفائدة

2.080	-0.862*	4.332	0.352	الفجوة النسبية
1.946	-0.874	1.553	0.165	نسبة فجوة حساسية الفائدة
0.896	0.144	1.716	0.000	هامش صافي الفائدة

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي الجاهز (22spss)

تحليل العلاقة بين الفجوة النسبية ومؤشرات الربحية :-

يظهر من الجدول رقم (9) في الصف (1) ان هناك علاقات ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية ومعنوية تتراوح بين (القوية والضعيفة ) وهنالك ايضاً ارتباطات سالبة بين الفجوة والنسبية ومؤشرات الربحية , إذ يلاحظ أن معامل الارتباط بين مؤشر الفجوة النسبية ومؤشر العائد على حق الملكية كان بمقدار (-0.862) وكانت قيمة (t) المحسوبة بمقدار (2.080) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة (2.571) مما يدل (ان لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين المؤشرين ) و تتراوح معامل الارتباط بين مؤشر الفجوة النسبية والمؤشر الآخر لمؤشر الربحية بين الارتباط (الضعيف ) لأن معامل الارتباط بين مؤشر الفجوة النسبية ومؤشر العائد على الموجودات كان ضعيف كان بمقدار (0.352) على الرغم انه كانت (t) المحسوبة كانت أكبر من (t) الجدولية تحت درجة معنوية (5%) ( مما يدل أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المؤشرين )

تحليل العلاقة بين فجوة حساسية الفائدة ومؤشرات الربحية:-

يلاحظ في الصف (2) في الجدول رقم (9) أن العلاقة بين نسبة فجوة حساسية الفائدة ومؤشر معدل العائد على الموجودات كانت علاقة طردية ضعيفة اذ بلغ معامل الارتباط ( 0.165) وكانت (t)

المحسوبة اذ بلغت (1.553) وهي أقل من (t) الجدولية التي تبلغ (2.571) ( مما يدل على أن العلاقة ليست معنوية وليست دالة احصائية بين المؤشرين ) , اما العلاقة الارتباط بين نسبة فجوة حساسية الفائدة مؤشر العائد على حق الملكية بلغ (-0.874) وهي علاقة عكسية قوية وكانت (t) المحسوبة بمقدار (1.946) وهي أقل من (t) الجدولية البالغة (2.571) ( مما يدل على أن العلاقة ليست معنوية وغير دالة احصائية بين المؤشرين).

تحليل العلاقة بين هامش صافي الفائدة ومؤشرات الربحية :-

يلاحظ من الصف الثالث في الجدول ( 9) أنه لا توجد علاقة ارتباط بين مؤشر هامش صافي الفائدة ومعدل العائد على الموجودات إذا بلغ معامل الارتباط (صفر) وكانت (t) المحسوبة بمقدار (1.716) وهي أقل من (t) الجدولية البالغة ( 2.571) مما يدل ( أنه لا توجد علاقة ارتباط وليست هنالك دلالة احصائية معنوية بين المؤشرين ), ويلاحظ ان هناك علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين مؤشر هامش صافي الفائدة ومعدل العائد على حق الملكية إذ كان معامل الارتباط بين المؤشرين يبلغ (0.144) وكانت (t) المحسوبة بمقدار (0.896) وهي أقل من (t) الجدولية (2.571) مما يدل ( أنه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين المؤشرين ) .

المبحث الثاني (التحليل الاحصائي لأثر العلاقة بين المؤشرات المعتمد لمتغيرات البحث) يهدف التحليل في هذه الفقرة لاختبار الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية معنوية بين مخاطر سعر الفائدة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف) ومن أجل التحقق من إثبات هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Regression Linear) فضلاً عن استخدام معامل التفسير التحديد ( $R^2$ ) لغرض قياس نسبة ما تفسره مؤشرات مخاطر سعر الفائدة من تغيرات تؤثر بها مؤشرات ربحية المصارف المالي في المصارف عينة الدراسة, وكما في الفقرات التالية:

تحليل أثر الفجوة النسبية على مؤشرات الربحية:- يلاحظ من الجدول رقم (10) أن علاقات الأثر ومعامل التفسير ( $R^2$ ) بين المتغير المستقل الفجوة النسبية ومؤشرات الربحية ان هنالك تأثير للفجوة النسبية على العائد على حق الكلية لان (P-value) أقل من مستوى المعنوية عند (5%) مما يدل على أن الفجوة النسبية تؤثر على العائد على حق الكلية وهذا يفسره قوة العلاقة من خلال ( $R^2$ ) , بينما يلاحظ لا يوجد تأثير للفجوة النسبية على العائد على الموجودات

الجدول (10) تحليل أثر الفجوة النسبية على مؤشرات الربحية

العائد على حق الملكية		العائد على الموجودات		الفجوة النسبية
R <sup>2</sup>	P	R <sup>2</sup>	p	
<b>0.744</b>	<b>0.027</b>	<b>0.124</b>	<b>0.494</b>	

تحليل أثر فجوة حساسية الفائدة على مؤشرات الربحية:-

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن علاقات الأثر ومعامل التفسير بين المتغير المستقل الفجوة النسبية ومؤشرات الربحية ان هنالك تأثير لفجوة حساسية على العائد على حق الكلية لان (P-value) أقل من مستوى المعنوية عند (5%) مما يدل على أن الفجوة النسبية تؤثر على العائد على حق الكلية وهذا يفسره قوة العلاقة , بينما يلاحظ لا يوجد تأثير لفجوة حساسية الفائدة على العائد على الموجودات لان (P-value) أكبر من المعنوية عند مستوى (5%)

الجدول (11) تحليل أثر فجوة حساسية الفائدة على مؤشرات الربحية

العائد على حق الملكية		العائد على الموجودات		الفجوة النسبية
R <sup>2</sup>	P	R <sup>2</sup>	p	
<b>0.763</b>	<b>0.0234</b>	<b>0.27</b>	<b>0.754</b>	

تحليل أثر هامش صافي الفائدة على مؤشرات الربحية:-

يلاحظ من الجدول (12) لا يوجد تأثير هامش صافي الفائدة على مؤشرات الربحية وذلك لان (P-value) هي أكبر من المعنوية عند مستوى (5%) .

الجدول (12) تحليل اثر هامش صافي الفائدة على مؤشرات الربحية

العائد على حق الملكية		العائد على الموجودات		الفجوة النسبية
R <sup>2</sup>	P	R <sup>2</sup>	p	
0.021	0.786	0	1	

الفصل الخامس

المبحث الأول : الاستنتاجات :

- 1- تبين من التحليل الخاص لمخاطرة رأس المال الى امتلاك المصارف عينة الدراسة الدعامة الكافية إذا ما قورنت بالنسب الدولية المحددة من قبل لجنة بازل او البنك المركزي العراقي من خلال احتفاظه برأس مال يمكنه من تغطية الخسائر الناتجة من عملياته التوظيفية للأموال وهو يجد ذاته مؤشر ايجابي للعينة المدروسة.
- 2- اتضح من نتائج مخاطرة سعر الفائدة ان جميع المصارف عينة الدراسة وخلال المدة المدروسة لم تكن بمستوى الطموح إذا ما قورنت بالواحد الصحيح او أكثر وهذا تحصيل حاصل للاستنتاجات الثلاث الاولى ، مما يعني أن المصارف عينة الدراسة في حالة تقييد في عملياته التقليدية دون تحديث قد ساهم في أبعاده كدور حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- 3- - يتبين من التحليل حالة من التوافق النسبي لمؤشرات الفجوة بالنسبة لمصرف التجاري قياسا بالشرق الاوسط في السنتين المبحوثه رغم التفاوت النسبي لكلاهما خلال ذلك ، وهذا يعد مؤشر ايجابي وخاصة إذا ارتفعت مخاطرة أسعار الفائدة وانعكاس ذلك على عوائد المصرف.
- 4- يتبين من التحليل أن مؤشرات الربحية كانت منخفضة نوعا ما إذا ما قورنت بحجم الأموال وتوظيفاتها ومع تفوق واضح للمصرف التجاري قياسا بالشرق الأوسط ومع وجود تفاوت وانخفاض نسبي خلال السنتين المبحوثه لكلا المصرفين والعكس صحيح .

5- أظهرت نتائج التحليل الخاصة بمؤشرات مخاطرة سعر الفائدة بأن المصارف عينة الدراسة قد حققت فحوة موجبة وهذا يدل على أن الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وانعكاس ذلك على ربحية المصرف

6- تباين قيمة الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في مدة مختلفة وهذا التباين يظهر اختلاف في سياسة المصارف في منح القروض والاستثمارات وبالتالي يكون هناك تباين في مدى تعرض هذه المصارف إلى مخاطرة سعر الفائدة.

المبحث الثاني // التوصيات :-

1- ينبغي على إدارة المصارف الاهتمام باستراتيجيات وأساليب إدارة مخاطرة سعر الفائدة كلما انعكس ذلك بشكل إيجابي على ربحيتها

2- بسبب الأثر الكبير الذي تحدثه مخاطرة سعر الفائدة على أرباح المصرف ورأس ماله وموجوداته ومطلوباته ويمكن أن تكون سببا في خسارته والخروج من السوق المصرفي لذلك ينبغي على المصارف بشكل خاص والمؤسسات المالية بشكل عام أن تتخذ الأساليب الحديثة لمواجهة تلك المخاطرة

3- ضرورة قيام المصارف باتباع استراتيجية مناسبة للموجودات والمطلوبات دون أن يكون هناك أثر على حجم المصرف وربحيته ودون تغير في تركيبة المحفظة الاستثمارية وان حدث ذلك عليها أن تعيد النظر في سياستها وأهدافها واستراتيجيتها

4- ضرورة تبني المصارف الاستراتيجية المناسبة واعتمادها على أسس صحيحة وسليمة إذا ما رغبت بتحقيق العائد الذي تسعى إليه جميع المصارف والحفاظ عليه من كافة أوجه المخاطرة .

5- على المصارف بشكل خاص أن تبذل جهود كبيرة لمواجهة كل أنواع المخاطرة وأن يكون لها استراتيجية شاملة لإدارة مخاطرة سعر الفائدة دون تأثير على رأسمال المصرف وبما يؤدي ذلك الى تحسين الربحية وعلى المدى الطويل وان تراعي عملية المبادلة بين العائد والمخاطرة

ثانياً - المراجع :-

- 1-Wood, A., & McConney, S. (2018). The impact of risk factors on the financial performance of the commercial banking sector in Barbados.
- 2-Harelimana, J. B. (2017). **The role of risk management on financial performance of banking institutions in Rwanda.** *Global Journal of Management and Business Research* Working Paper ,2001*Journal of governance & regulation*, (7, Iss. 1), 76-93 .
- 3-Stulz,Rene M.(1996) Rethinking Risk Management ,Journal of Applied Corporate Finance ,Vol.9
- 4-Brigham, EugeneF .and Michael C.Ehrhardt (2002), Financial Management: Theory and Practice,10thed.,Australia:Thomson Learning
- 5-Golub, Bennett W,(2000) Tilman, Leo M.; Risk Management approaches for Fixed income Market, , John Wiley Son's Inc Publishing, United State of America.
- 6- Stevenson, Lorna.(2005) Management of Interest Rate Risk. CIMA Publishing is an imprint of Elsevier .
- 7-Kruchynenko, Ihor.(2011) . Financial Risk and Models of its Measurement Thesis Charles University.
- 8-Hien, Duong.(2014). Interest rate Risk managemen: practices and solutions in a vietnamese university of applied sciences.
- 9- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية،مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة(2006)، ص 15.
- 10-الربيعي حاكم محسن وراضي احمد عبد الحسين , حوكمة البنوك , واثرها في الاداء والمخاطرة, ط1, دار اليازوري للنشر, عمان الاردن , 2011, ص:145 .
- 11- القريشي , محمود جموعي ( 2004) " تقييم أداء المؤسسات المصرفية " , دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية للفترة 1994-2000, جامعة ورقلة - الجزائر , ص 90 .
- 12- الزبيدي ، حمزة محمود ، إدارة المصارف " إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان " ، الطبعة معدلة ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن (2011) ، ص 94 .
- 13- Alexandru Căruntu Genu , Laurențiu Romanescu Marcel , The Assessment of Banking Performances- Indicators of Performance in Bank Area , MPRA Paper No. 11600, posted 16. November 2008 05:29 UTC
- 14- Bashir Abdel Hameed,(1999), Risk and profitability Measures in Islamic Banks ,The case of two Sudanese Banks , Islamic Economic Studies ,Vol.6,No2
- 15- Bentum William , 2012 , The Determinants of Profitability of the Commercial Banks in Ghana during the Recent Years of Global Financial